

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة: الوضع من لمس المرأة

إعداد ودراسة

عوني أحمد محمد مصاروة

المحاضر في أكاديمية القاسمي

باقة الغربية

م _ 1430/1431هـ 2009/2010

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الفقه الإسلامي له منزلة عظيمة لا تضاهيه منزلة، لا سيما أن فيه بيان لمختلف شؤون حياة المسلم وإجابة عن تساؤلاته والتي يتقرب فيها إلى الله عز وجل، ولا شك أن علم الفقه المقارن من أجل علوم الفقه الإسلامي، لما فيه من بيان وتوضيح لسمة من سمات هذه الشريعة الغراء بأجلى صورها، وهو اختلاف أقوال العلماء والفقهاء في المسألة الواحدة، وتعدد آرائهم واجتهاداتهم.

ولنعلم يقينا أن اختلاف الفقهاء في مسألة ما، لم يكن أمرا مرادا بعينه أو غاية مقصودة لذاتها، أو تعصبا أعمى وحظا للنفس والهوى، بل إن كل فقيه أيقن أن الحق فيما وصل إليه فهمه واستنباطه من الأدلة التي وصلت إليه، لذلك نرى عظمة هؤلاء الأعلام بأنه لم يكن الواحد منهم يتردد في الرجوع عن رأيه إذا تبين له أن الحق خلافه، وما أعظم القاعدة التي وضعها الإمام سيدنا الشافعي رحمه الله عندما قال "إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط".

لهذا كله، وبتوفيق الله أولا، كان لي وقفة مع مسألة "نقض الوضوء بلمس المرأة"، فقد عشت مع هذه المسألة وتمتعت بالتعرف على أقوال العلماء والفقهاء فيها، واطلعت على مناقشاتهم وأدلتهم، فحاولت أن أبين من خلال عرضها مواضع الاتفاق والاختلاف فيما يخص جوانب هذه المسألة، ثم تعرضت لأقوال العلماء فيها، وأدلة كل فريق منهم، ثم ناقشت هذه الأدلة وفق الضوابط المعمول فيها في بيان قوة الأدلة أو ضعفها وما ورد في هذا الدليل أو ذاك من توجيهات، ثم خلصت إلى الترجيح في المسألة، ولا أدعي أن ما رجحته صوابا لا يحتمل الخطأ، وإنما كان ترجيحي يعتمد على ما ظهر لي من قوة الدليل وما يتوافق مع روح الشريعة الغراء ومقاصدها وقواعدها العامة في حياة العباد، لا سيما وأن المسألة المطروحة، تمس حياة الإنسان المسلم في كل لحظة من لحظاتها، وهي مما عمت به البلوى، فكان لازما أن أبين وجه الحق والصواب فيها، وأرجو من الله العظيم أن أكون قد وفقت في ذلك.

تحرير محل النزاع في المسألة:

محل الإتفاق بين العلماء في هذه المسألة :

1- إتفق العلماء على أن لمس الصغيرة والمرأة

المحرم من غير شهوة لا ينقض¹.

إلا قولاً عن القفال الشاشي في النقص مطلقاً من المحارم².
" لمس صغيرة لا تشتهي أو عجوزاً لا تشتهي فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ومن الأصحاب من حكاها قولين والصواب وجهان ومن قال قولان أراد أنهما مخرجان: قال القاضي أبو الطيب والرويانى وجماعات ليس للشافعي نص في هذه المسألة ولكن الأصحاب خرجوها على وجهين بناء على القولين في المحارم واتفقوا على أن الصحيح في الصغيرة عدم الانتقاض"³

2. إتفق العلماء على أن اللمس بحائل سميك لا ينقض الوضوء ما لم يجد اللذة⁴

¹ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2/ 28) ، ابن قدامة المقدسي، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد (620هـ) ، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار عالم الكتب، ط 3 ، 1997م ، (1/ 260) ، الدسوقي، شمس الدين محمد (ت 1230هـ) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مكتبة زهران، القاهرة، ط 1-1998م (1/119)، الصاوي، أحمد بن محمد (1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995م، (1/ 100).

² بعد مراجعة المصادر المعتمدة في كتب المذاهب وكتاب القفال الشاشي - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (1/ 186) - لم أجد هذا القول المنسوب إليه بل أشار في كتابه المذكور إلى وجود وجهين في مسألة لمس المحارم .

³ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2/ 28) .

⁴ ابن قدامة المقدسي، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد (620هـ) ، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار عالم الكتب، ط 3 ، 1997م ، (1/ 260) ، الصاوي، أحمد بن محمد (1241هـ)، بلغة السالك

" وإن لمسها من وراء حائل لم ينتقض وضوؤه في قول أكثر أهل العلم وقال مالك و الليث : ينقض إن كان ثوبا رقيقاً¹ " وأما اللمس من فوق حائل كثيف فلا ينقض² "

اختلفوا فيما عدا ما ذكر أعلاه بأنه إذا مست بشرة الرجل المرأة على أقوال .

أقوال الفقهاء في المسألة :

- 1- ذهب الحنفية إلى عدم النقض مطلقاً إلا إذا تمت المباشرة (الفاحشة)³.
- " ولو لمس امرأته بشهوة أو غير شهوة فرجها أو سائر أعضائها من غير حائل ولم ينشر لها لا ينتقض وضوؤه عند عامة العلماء"⁴
- 2- ذهب محمد بن الحسن من الحنفية إلى عدم النقض مطلقاً⁵ إلا أن يتيقن خروج شيء⁶.

لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، (1/ 99)، الخرشي، محمد بن عبد الله (767هـ)، حاشية الخرشي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، (1- 289)، العدوي، علي بن أحمد بن مكرم، (ت1198م)، حاشية العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، (1\ 177).

¹ نفس المصدر (1 / 261).

² الصاوي، أحمد بن محمد (1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، (1/ 99)

³ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة العاصمة ش الفلكي بالقاهرة (1 \ 148)، المبسوط شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1- 1421هـ - 2000م، (1/68)، الطحطاوي، أحمد بن محمد بن اسماعيل، (ت 1231هـ)، حاشية على مراقبي الفلاح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2 1970م. (74)، عابدين، محمد امين بن عمر، حاشية ابن عابدين (ت1252هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1998م (1 \ 249).

⁴ المصدر السابق .

⁵ النسفي، حافظ الدين، زين الدين بن إبراهيم (ت 710 هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، (1 \ 85)، السكندري، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت681هـ)، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م، (1 \ 56).

⁶ السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل، المبسوط، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،

" قال (فإن باشرها ، وليس بينهما ثوب فانتشر لها فعليه الوضوء
 (عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى - استحسانا ،
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه ¹
 " وعن محمد لا ينقض إلا أن يتيقن خروج شيء ²
 3- ذهب المالكية إلى انتقاض وضوء مَنْ لمس بشهوة أو وجدها ³.
 "فلو قصد اللذة بلمسها لظنه أنها أجنبية فظهرت أنها محرم ، فإنه
 ينتقض وضوءه ⁴
 4- ذهب الشافعي إلى انتقاض وضوء اللامس دون الملموس
 مطلقا ⁵.

" قال المصنف رحمه الله * [وأما لمس النساء فانه ينقض الوضوء
 وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة أو المرأة بشرة الرجل بلا حائل
 بينهما فينتقض وضوء اللامس منهما لقوله تعالى (أو لمستم النساء
 فلم تجدوا ماء فتيمموا) ⁶
 5- ذهب أصحاب الشافعي إلى انتقاض الوضوء مطلقا ما لم يكن
 في شعر أو ظفر أو سن ⁷.

لبنان، ط1- 1421هـ 2000م ، (1/68) السكندري، كمال الدين محمد بن عبد الواحد(ت
 681هـ)، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م، (1\56).

¹ المصدر السابق .

² السكندري، كمال الدين محمد بن عبد الواحد(ت681هـ)، شرح فتح القدير، دار الكتب
 العلمية، لبنان، ط1، 1995م، (1\56).

³ الدسوقي، شمس الدين محمد (ت 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح
 الكبير، دار الفكر-بيروت، ط1-1998م (1/119)، الصاوي، أحمد بن محمد (1241هـ)،
 بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، (1/
 100)، الخرشي، محمد بن عبد الله (767هـ)، حاشية الخرشي، دار الكتب العلمية، بيروت
 لبنان، ط1، 1997م، (1\288)، العدوي، علي بن أحمد بن مكرم، (ت1198م)، حاشية
 العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، (1\176).

⁴ نفس المصدر السابق.

⁵ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه
 فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط1 ، شركة العلماء، القاهرة (2/ 24) ،
 الانصاري، أبو يحيى زكريا(ت826هـ)، حاشية الشرقاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، (1/
 74)، الفراء، أبو محمد الحسين(ت516هـ)، التهذيب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط
 1، 1997م (1\302)، الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، دار الكتب
 العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1994م (1\183).

⁶ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه
 فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط1 ، شركة العلماء، القاهرة (2/ 24)

" ولأنه لمس ينقض الوضوء فنقض طهر اللامس دون الملموس
كما لو لمس ذكر غيره وإن لمس شعرها أو ظفرها لم ينتقض
الوضوء لانه لا يلتذ بلمسه"¹
6- ذهب بعض أصحاب الشافعي إلى انتقاض الوضوء مطلقا حتى
في شعر أو ظفر أو سن².

"ينقض طهر اللامس احتراز من مس الصغيرة والشعر والظفر"³

7- ذهب الحنابلة إلى انتقاض وضوء من لمس بشهوة إلا في السن
أو الظفر أو شعر⁴.
" ولا ينقض مس مطلقا لشعر وظفر وسن ولا اللمس بها... لانه
ليس محلا للشهوة"⁵

⁷ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه
فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2 / 24) ،
الفراء، أبو محمد الحسين (ت 516هـ)، التهذيب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط
1، 1997م (1 - 302) ، الانصاري، أبو يحيى زكريا (ت 826هـ)، حاشية الشرقاوي، دار
المعرفة، بيروت لبنان، (1 - 75) ، الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس (ت
1004هـ)، نهاية المحتاج، المكتبة الإسلامية، (1 / 102) .

¹ المصدر السابق

² النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه
فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2 / 24) ،
الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1،
1994م (1 / 188) .

³ المصدر السابق

⁴ ؟ الحرائي، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية (المتوفى :
652هـ) ، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ، أبو البركات، مجد
الدين، مكتبة المعارف- الرياض ، ط 2 - 1404هـ - 1984م (1 / 13) . و البهوتي، منصور
بن يونس بن إدريس (ت 1051هـ) ، شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر، (1 /
68) ، البناء، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 471هـ)، المقنع في شرح مختصر الخرفي، مكتبة
الرشد، الرياض، ط 2، 1994م، (1 - 231) ، البهوتي، منصور بن يونس (ت 1046هـ)، كشف
القناع عن متن الاقتناع، دار الفكر، ط 1، 1982م، (1 - 129) ، البهوتي، منصور بن يونس (ت
1046هـ)، الروض المربع، مكتبة الرياض الحديثة، ط 1، 1970م (1 /
70) . المقدسي، موفق الدين وشمس الدين ابنا قدامة، المغني، دار الفكر، ط 1، 1984م (1 /
221) .

⁵ المصدر السابق (1 / 68)

8- ذهب الظاهرية إلى انتقاض وضوء من لمس بقصد بغض النظر عن بشهوة¹.

" هذا الحكم لازم للرجال إذا لامسوا النساء والنساء والنساء إذا لامس الرجال ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة ولا لذة من غير لذة "²

9- ذهب الأوزاعي إلى أنه إذا تم اللمس باليد أو أحد أعضاء الوضوء ينقض وإن تم اللمس بغيرها لم ينقض³
" الملامسة لا تنقض الوضوء إلا أن تكون بأحد أعضاء الوضوء "⁴

يتبين لنا مما ذكر أعلاه من أقوال الفقهاء أن هذه المسألة مردها إلى أربعة أقوال :

القول الأول : النقض مطلقاً (اللمس ينقض الوضوء مطلقاً ، وهذا يشمل القول الرابع والخامس والسادس والتاسع).

القول الثاني : عدم النقض مطلقاً (اللمس غير ناقض مطلقاً، وهذا يشمل القول الأول والثاني)

القول الثالث : ينتقض الوضوء إذا كان اللمس بشهوة (وهذا يشمل القول الثالث والسابع).

القول الرابع : ينتقض الوضوء إذا كان اللمس بقصد (وهذا يشمل القول الثامن) .

سبب الاختلاف:

¹ المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى : 456هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (1 / 245)

² المصدر السابق

³ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2 / 30)، الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1994م (1 \ 187).

⁴ المصدر السابق

بين ابن رشد سبب اختلاف العلماء في هذه المسألة. ورده إلى عاملين من عوامل اختلاف آراء الفقهاء التي سبق الحديث عنها، وهما:

كون اللفظ مشتركاً بين الحقيقة والمجاز، فمن حمله على الحقيقة بنى عليه حكماً معيناً، ومن حمله على المجاز بنى عليه حكماً مغايراً. الاختلاف في بعض القواعد الأصولية وتطبيقاتها، ومنها هنا اللفظ العام إذا عارضه خاص، فهل يحمل على العام أم الخاص؟

يقول ابن رشد: " وسبب اختلافهم في هذه المسألة اشتراك إسم اللمس في كلام العرب، فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو باليد، ومرة تكني به عن الجماع. فذهب قوم إلى أن اللمس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع.. وذهب آخرون إلى أنه اللمس باليد.

ومن هؤلاء من رآه من باب العام أريد به الخاص فاشتراط فيه اللذة، ومنهم من رآه من باب العام أريد به العام فلم يشترط اللذة فيه..¹.

الأدلة الواردة في المسألة :

- ☒ ما ورد في اللمس في القرآن الكريم :
- ✓ قوله تعالى " أو لامستم النساء² " أو " لمستم النساء "
- ✓ قوله تعالى " فلمسوه بأيديهم³ " .
- ما ورد في القرآن الكريم من آيات المس بالعدة والطلاق والظهار ومنها :
- ✓ قوله تعالى " ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن⁴ " .
- ✓ قوله تعالى " ولم يمسنني بشر⁵ " .

¹ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد الأندلسي القرطبي، (ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، (1\33).

² سورة المائدة آية 6

³ سورة الانعام آية 7

⁴ سورة الأحزاب آية 49

⁵ سورة مريم آية 47

- ✕ ما ورد في اللمس في الأحاديث النبوية المباركة :
- ✓ حديث السيدة عائشة رضي الله عنها " كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ¹ "
- ✓ حديث السيدة عائشة رضي الله عنها " افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفراش... فوقع يدي على بطن قدمه² ."
- ✓ حديث السيدة عائشة رضي الله عنها " كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي³ ..."
- ✓ حديث : " حمل الرسول صلى الله عليه وسلم أمانة بن أبي العاص في صلاته"⁴
- ✓ حديث ماعز " لعلك قبلت لعلك لامست " أو " لمست⁵ "
- ✓ حديث " إن امرأتي لا ترد يد لامس "⁶
- ✓ حديث " اليد زناها اللمس "⁷

تصنيف الأدلة الواردة أعلاه والحديث عليها

الآيات القرآنية :

¹ الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، أبواب الطهارة - ما جاء في ترك الوضوء من القبلة رقم 86، سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، رقم 502

² النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ) صحيح مسلم ، دار إحياء الكتب العربية، ط1 (1 \ 352) حديث رقم 222 باب 24 كتاب الصلاة

³ النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ) صحيح مسلم ، دار إحياء الكتب العربية، ط1 (1 \ 385) حديث رقم 272 باب 51 كتاب الصلاة

⁴ النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ) صحيح مسلم ، دار إحياء الكتب العربية، ط1 (1 - \ 366) حديث رقم 41 باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، كتاب المساجد ومواضع الصلاة

⁵ حنبل ، الامام أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، (1 \ 238)

⁶ ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت235هـ)، المصنف، تحقيق: محمد بن عبد الله، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2004م، (3 \ 490).

⁷ حنبل ، الامام أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، (2 \ 349) .?

- الآية الكريمة في المسألة جاءت بلفظ (لامستم) و (لمستم) ، وهذه القراءة متواترة ثابتة .
فالأولى - لامستم - قراءة نافع وابن كثير وأبي عمر وعاصم وابن عامر¹ .
الثانية - لمستم - وهي قراءة حمزة والكسائي² .
جرى خلاف بين المفسرين والفقهاء في تفسير النص القرآني وفق ما يلي :

1. وفق الحقيقة³ ، فيصبح معنى لامستم الجس باليد ، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى : " فلمسوه بأيديهم "

2. وفق المجاز إلى حالتين⁴ :
- الوطاء ، ويشهد لذلك آيات اللمس في العدة والطلاق والظهار .
 - مقدمات الوطاء ، ويشهد لذلك الحديث (لعلك لامست) ، (ولا ترد يد لامس) .

من السنة النبوية :

-احتج الفريق الأول القائلين بأن اللمس ناقض مطلقاً⁵ :

¹ الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله ، دار الشروق - بيروت ، ط4 - 1401 ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم (124). و حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط2 - 1402 - 1982، تحقيق : سعيد الأفغاني (204).

² المصدر السابق

³ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد الأندلسي القرطبي، (ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، (1\33). اللوسي، أبو الفضل شهاب الدين (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار أحياء التراث العربي، بيروت، (4\67)

⁴ المصدر السابق

⁵ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء ، القاهرة (24 / 2) ، (30 \ 2)

* بأن الآية حقيقة في اللفظ ولا يصار إلى المجاز لعدم وجود دليل يصرفها عن الحقيقة .

* أن الملامسة قد تكون من واحد ولا يشترط فيها الإشتراك واستدلوا على هذا بحديث " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة " وهو أن الرجل إذا مس الثوب فقد وجب البيع ، فليس كل مفاعلة تقع من اثنين وهذا ينطبق أيضاً على قولك شاهدت .

* احتج أصحاب هذا القول بتخصيص الآية بحديث " فوقعت يدي على بطن قدمه وهو ساجد " فلو انتقض وضوءه لما أتم الصلاة .

- احتج الفريق الثاني القائلين بأن اللمس غير ناقض مطلقاً¹ :

* قالوا بأن الأحاديث التي تدل على أن اللمس غير ناقض للوضوء مؤيد ببقاء الأصل (الطهارة)

* حملوا لفظ اللمس في الآية على المجاز وهو الوطاء (الجماع) وقالوا إن المقام محفوف بقرائن تصرف اللفظ من حقيقته إلى المجاز ومن هذه القرائن ذكر النساء في الآية قرينة يصرف اللمس إلى الجماع كما أن الوطاء أصله الدوس بالقدم فإذا قيل وطاء المرأة لم يفهم منه إلا الجماع² .

* إن الملامسة مفاعلة من اللمس وذلك يكون بين اثنين³ .

* الآيات التي وردت في الطلاق والظهار والعدة تدل على أن المس والمباشرة واللمس بمعنى واحد .

¹ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة العاصمة ش الفلكي بالقاهرة (148 \1) .

² الطحطاوي، أحمد بن محمد بن اسماعيل، (ت 1231هـ)، حاشية على مراقبي الفلاح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2 1970م. (224)، الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة العاصمة ش الفلكي بالقاهرة (148 \1) ،

³ الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، (ت 370هـ)، أحكام القرآن، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1992م، (5-8)، الزيلعي، فخرالدين عثمان (ت 743هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تحقيق الشيخ أحمد عزو، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1 2000م (1 / 51)

* الأحاديث التي وردت عن السيدة عائشة رضي الله عنها قد دلت على أن اللمس الحقيقي والقبلة لا ينقضا الوضوء .

* الآية متعارضة التأويل وقد فسرهما جمع من الصحابة بالجماع وممن ذهب إلى هذا التفسير علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وهو أعلم الصحابة بتأويل كتاب الله عز وجل ، وتبعهم على ذلك أبو حنيفة ومجاهد وطاووس والحسن وسعيد بن جبير والشعبي وقتادة والطبري والشوكاني وهم من أشهر المفسرين لكتاب الله جل جلاله .

* ورد في الحديث عن المرأة التي تزني قولهم (لا ترد يد لامس) كناية عن الجماع بالسفاح.

* إن تركيب الآية وأسلوبها يقتضيان أن يكون المعنى باللامسة الواردة فيها الجماع فقد جاءت الآية بالسياق التالي ، بأن الله عز وجل عد من مقتضيات التيمم المجيء من الغائط تنبيهاً على الحدث الأصغر ، وعد الملامسة تنبيهاً على الحدث الأكبر ، وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء (ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا)¹ ، ولو حملت الملامسة على اللمس الناقض للوضوء لفات التنبيه على أن التراب يقوم مقام الماء في رفع الحدث الأكبر² .

- احتج الفريق الثالث القائلين غير ناقض إلا بشهوة³ :

¹ سورة النساء آية 43

² اليمني، أبو بكر بن علي بن محمد، ت(800هـ)، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، مكتبة حقاينة، باكستان، (1-3)، السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل، المبسوط، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1-1421هـ 2000م، (1/320)

³ الحراني، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية (ت 652هـ)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مكتبة المعارف- الرياض، ط2-1984م (1/13). و البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت 1051هـ)، شرح منتهى الإرادات، دار الفكر، (1-68)، البناء، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 471هـ)، المقنع في شرح مختصر الخرفي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط2، 1994م، (1-231)، البهوتي، منصور بن يونس (ت 1046هـ)، كشف القناع عن متن الاقناع، دار الفكر، ط1، 1982م، (1-129)، البهوتي، منصور بن يونس (ت 1046هـ)، الروض المربع، مكتبة الرياض الحديثة، ط1، 1970م (1-70). المقدسي، موفق الدين وشمس الدين ابنا قدامة، المغني، دار الفكر، ط1، 1984م (1-221)، الدسوقي، شمس الدين محمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت 1230هـ)، دار الفكر-بيروت، ط1-1998م (1/119)، الصاوي، أحمد بن محمد (ت 1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، (1-100)، الخرشي، محمد بن عبد الله (ت 767هـ)، حاشية الخرشي، دار

* احتج أصحاب هذا القول بأن اللمس ينقض الوضوء بشهوة بما احتج به الشافعية وأما قولهم بعدم نقض الوضوء بغير الشهوة فقد احتجوا بما احتج به الحنفية وزادوا على ذلك ما يلي :

ما رواه الحسن قائلًا : كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في مسجده في الصلاة فقبض على قدم عائشة رضي الله عنها غير متلذذ¹

ويحقق هذا الكلام أن اللمس ليس بحدث في نفسه وإنما نقض لأنه يفضي إلى خروج المذي فاحتسبت الحالة التي تفضي إلى الحدث فيها وهي حالة الشهوة ، فهم جمعوا بين أدلة الفريقين -الشافعية والحنفية-.

واستدل من قال بنقض الوضوء إذا كان من وراء حائل رقيق أن هذا لا يمنع من كمال اللذة وحصول الشهوة والذي لم يفرق بين الحائل الرقيق والسميك ربطه بقصد الشهوة فما دامت الشهوة موجودة نقض الوضوء².

-احتج أصحاب الفريق الرابع القائلين بنقض الوضوء إذا كان اللمس بقصد³

فهم رأوا أن اللمس يحمل على حقيقته وهو الجس باليد ولكنهم خصصوا الآية بحديث " فوقعت يدي على بطن قدمه " فقالوا بدون قصد فلا ينتقض الوضوء

الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، (1 \ 288)، العدوي، علي بن احمد بن مكرم، (ت1198م)، حاشية العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، (1 \ 176).

¹ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1387، (21 / 179)

² الدسوقي، شمس الدين محمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت1230هـ)، دار الفكر-بيروت، ط1-1998م (1/120).

³ الطاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي(ت456هـ)، المحلى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (1 / 245)

وقد أجاب المخالفون على أدلة الأحناف بأن حديث عائشة رضي الله عنها " فإذا سجد غمزني " فمن قال أن مس المرأة بشهوة ناقض قال إن هذا الغمز لا يمكن أن يكون بشهوة أما من رأى أن المس ناقض مطلقاً ربما كان غمزه للسيدة عائشة بحائل ، وأجيب عن هذا أنه ليس في الحديث أن الغمز كان بحائل والأصل عدمه لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يغمزها بالظلام فلا يعلم أيمنها من وراء حائل أم لا¹ .

" والظاهر أنه بلا حائل ؛ لأن الأصل عدمه ولأن اللمس ليس بحدث "²

والرد على حديث عائشة بالتقيل على أنه ضعيف ، وأجيب عنه بأن الضعف فيه يجبر بكثرة طرقه ورواياته والحديث الصحيح الذي رواه الشيخان وفيه أن السيدة عائشة رضي الله عنها لمست قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته وقد ثبت هذا الحديث موصولاً وموقوفاً³ .

¹ البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت 1051هـ) ، شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر، (1 \ 70) ، المقدسي، موفق الدين وشمس الدين ابنا قدامة، المغني، دار الفكر، ط 1، 1984م (1 \ 225).

² البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت 1051هـ) ، شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر، (1 \ 70)

³ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ، المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ، د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة (2 \ 33) ، البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت 1051هـ) ، شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر، (1 \ 70) ، المقدسي، موفق الدين وشمس الدين ابنا قدامة، المغني، دار الفكر، ط 1، 1984م (1 \ 225).

الترجيح:

بعد بيان آراء العلماء في هذه المسألة وبسط أدلتهم وما وجهه كل فريق لأدلة الآخر من مناقشات واعتراضات، فإن ما تطمئن إليه النفس ويترجح لدي، القول بأن اللمس إذا كان بشهوة نقض الوضوء، وإن كان بغيرها لم ينقض، وهو القول المعتمد عند المالكية وغيرهم في هذه المسألة.

وذلك للاعتبارات التالية:

(*) أن القائلين بأن المراد باللمس في الآية مطلق الملامسة قد اعتمدوا على عموم الآية، وقد صح من السنة ما يخص هذا العموم فكان المصير إلى المعنى الخاص أولى، بالإضافة لكثرة القرائن التي ذكروها في هذا السياق والتي تصرف كلمة لامستم عن حقيقتها .

(*) إن من سمات الشريعة الغراء رفع الحرج عن الناس في مختلف شؤون حياتهم، وهذا مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالمقابل فإن الشريعة الإسلامية لا يعقل أن تجعل الملامسة بين الزوج وزوجته ناقضة للوضوء، وذلك لعموم البلوى في هذا الأمر، ولو صح هذا، لوقع الناس في حرج شديد، ولكثرت بسببه المشاجرات والمنازعات الزوجية، وليس هذا من مقاصد الشريعة أبداً.

(*) إستناداً لقاعدة " أن الأصل بقاء ما كان على ما كان "، نقول بأن الأصل بقاء الطهارة بعد اللمس سواء كان من الزوج والزوجة ، أو من غيرهما، لأن الأصل بقاء الطهارة، ولا نترك هذا الأصل إلا بدليل صحيح صارف عنه، ولا دليل يصح في مسألة النقض كما بيّنا ذلك في المناقشة لأدلة الشافعية في المسألة.

(*) أن الامام الشافعي لم يجزم بكون المراد باللمس هو الجنس باليد، ويظهر من كلامه في الأم أن خبر الصحيحين في غمزه صلى الله عليه وسلم قدم عائشة في صلاته لم يبلغه أو لم يصح عنده، ولذلك اعتمد على قول ابن عمر في هذه المسألة حيث يقول تعقيباً على قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة.." (فأشبهه

أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجه من الملامسة، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد، والقبلة غير الجنابة. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: " قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة..".

ومن المعلوم أن الشافعي قد ورد عنه قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا برأبي عرض الحائط.

وقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما حديث صلته رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة معترضة بين يديها فإذا سجد غمزها بيده. وهذا يعني أنه كان يلمسها ويستمر في صلاته، فلا ينتقض وضوءه. فيكون معنى هذا الحديث هو مذهب الشافعي.

(*) وأما التأويلات والاحتمالات التي أثارها فقهاء الشافعية حول هذا الحديث فلا شك أن التكلف فيها ظاهر، وأنها بعيدة عن الواقع، ومحاولة للإستدلال بأدلة في غير موضعها.

(*) وإذا تتبعنا الأحاديث التي جاء فيها ذكر اللمس أو التقبيل من النبي صلى الله عليه وسلم للنساء كحديث تقبيله لأزواجه، أو غمزه لقدم عائشة، أو حمله أمامة بنت أبي العاص وغيرها مما صح في هذا الباب، لوجدنا أن قصد الشهوة في مثل أحوالها منتف وعليه تكون محمولة على اللمس الخالي عن قصد الشهوة واللذة.

وختاماً، أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، على ما يسره لي في عرض هذه المسألة القيّمة والتي عشت في رحابها وقتاً ليس بالقليل، وتمتعت في التعرّف على أقوال علماء ومجتهدي هذه الأمة الغراء، فما كان في عرضي ومناقشتي وتوجيهي واستدلالي من الصواب فذلك بفضل الله ومُنَّة وتوفيقه، وما كان من خطأ أو تقصير أو نسيان، فذلك من نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله على ذلك، وحسبي في هذا أن النقص من جملة ما استولى على البشر، لنستيقن أن الكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

المراجع

1. القرآن الكريم
2. الانصاري، ابو يحيى زكريا (ت826هـ)، حاشية الشرقاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان.
3. الالوسي، ابو الفضل شهاب الدين (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار احياء التراث العربي، بيروت.
4. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن احمد الأندلسي القرطبي، (ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
5. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ،
6. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط2 - 1402 - 1982
7. أبو عبد الله، حسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، دار الشروق - بيروت ، ط4 - 1401
8. أحمد بن حنبل، المسند، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1420 هـ ، 1999م
9. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، الجامع الصحيح المختصر ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، ط3 - 1407 - 1987
10. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، 1414 - 1994
11. البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الاقناع (ت1046هـ) عالم الكتب-بيروت
12. البهوتي، منصور بن يونس (ت1046هـ)، الروض المربع، مكتبة الرياض الحديثة، ط1، 1970م

13. الثعلبي ، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر ،
البغدادى المالكي التلقين في الفقه المالكي، (المتوفى :
422هـ، دار الكتب العلمية ، ط1- 1425هـ-2004م
14. الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو
عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر
وآخرون، دار إحياء التراث العربي
15. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، (ت370هـ)،
أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1992م.
16. الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، زاد المسير في
علم التفسير، المكتب الإسلامي - بيروت ط3- 1404
17. الحراني، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد
ابن تيمية ، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى : 652هـ) ، مكتبة
المعارف- الرياض
18. حنبل ، الامام أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار
الفكر، بيروت
19. الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه
أبو عبد الله ، دار الشروق - بيروت ، ط4- 1401 ، تحقيق : د.
عبد العال سالم مكرم.
20. حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو
زرعة، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط2- 1402 - 1982، تحقيق
: سعيد الأفغاني.
21. الخرشي، محمد بن عبد الله (767هـ)، حاشية الخرشي، دار
الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م
22. الدسوقي، شمس الدين محمد، حاشية الدسوقي على
الشرح الكبير (ت 1230هـ) ، دار الفكر-بيروت، ط1-1998م
23. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، سنن
الدارقطني، دار المعرفة - بيروت ، 1386 - 1966
24. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس)
1004هـ)، نهاية المحتاج، المكتبة الإسلامية.
25. الزيلعي، فخر الدين عثمان، تبين الحقائق شرح كنز
الدقائق (ت 743هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو، دار الكتب
العلمية-بيروت، ط1 2000م.

26. السكندري، كمال الدين محمد بن عبد الواحد(ت 681هـ)، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1995م.
27. السمرقندي، علاء الدين، تحفة الفقهاء (ت 539هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1-1984م
28. سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت
29. السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل، المبسوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1- 1421هـ 2000م
30. السلمي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
31. الشرييني، الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج **(المتوفى : 977هـ)**، مطبعة مصطفى البابي، 1958م- 1377هـ.
32. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر ، جامع البيان في تأويل القرآن [310 هـ [، مؤسسة الرسالة، ط 1- 1420 هـ - 2000 م
33. الطحطاوي، أحمد بن محمد بن اسماعيل، (ت 1231هـ)، حاشية على مراقي الفلاح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 2 1970م
34. الطرابلسي ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل لشمس الدين (المتوفى : 954هـ)، دار عالم الكتب ، ط 1423 هـ - 2003م
35. الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي(ت 456هـ)، المحلى،، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
36. الصاوي، أحمد بن محمد (1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995م.
37. عابدين، محمد امين بن عمر، حاشية ابن عابدين(ت 1252هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1، 1998م.
38. العدوي، علي بن احمد بن مكرم، (ت 1198م)، حاشية العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1997م

39. الفراء، أبو محمد الحسين (ت516هـ)، التهذيب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م.
40. القزويني، محمد بن يزيد أبو عبدالله، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت
41. القرطبي، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المحلى (المتوفى: 456هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
42. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة العاصمة ش الفلكي بالقاهرة
43. الكرمي، مرعي بن يوسف، دليل الطالب لنيل المطالب، (المتوفى: 1033هـ)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1-1425هـ / 2004م
44. المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
45. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الدمشقي الصالحي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (المتوفى: 885هـ)، دار إحياء التراث العربي
46. الماوردي، الحاوي في الفقه الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1 1414هـ - 1994م
47. المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة أبو محمد، المغني والشرح الكبير، دار الفكر - بيروت، ط1 - 1405
48. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط2 - 1406 - 1986
49. النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-1411 - 1990
50. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت

51. النمري ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر،
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم
الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1387،
52. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت 676هـ) ،
المجموع شرح المذهب معه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ،
د . ت ، ط 1 ، شركة العلماء، القاهرة .
53. النسفي، حافظ الدين، زين الدين بن إبراهيم (ت 710
هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية بيروت
، ط 1.
54. اليمني، أبو بكر بن علي بن محمد، ت(800هـ)، الجوهرة
النيرة على مختصر القدوري، مكتبة حقانية، باكستان

المحتويات

الموضوع.....	الصفحة
--------------	--------

.....	المقدمة
.....	تحرير محل النزاع
.....	الأدلة
.....	بالمسألة
.....	الأدلة من القرآن
.....	الأدلة من السنة
.....	سبب اختلاف العلماء في المسألة
.....	مناقشة الأدلة
.....	الترجيح
.....	قائمة المراجع
.....	المحتويات